بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي

معالي رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة

معالي الأمين العام للأمم المتحدة

الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نود في البداية أن نهنئ معالي السيدة/ أنالينا بيربوك لانتخابها رئيسة للدورة (الثمانين) للجمعية العامة للأمم المتحدة، ونشكر معالي السيد/ فيلمونق يانق على جهوده المبذولة خلال رئاسته للدورة السابقة.

كما نعرب في هذه المناسبة عن بالغ الشكر والتقدير لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد/ أنطونيو غوتيرش على جهوده الدؤوبة في تحقيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافها.

السيد الرئيس

تفتخر المملكة العربية السعودية بكونها عضواً مؤسساً لهذه المنظمة، وهي تبذل كل ما في وسعها لترجمة مبادئ الميثاق إلى واقع ملموس، عبر ترسيخ احترام القانون الدولي، وتعزيز الأمن والسلم الدوليين، ودعم التعاون متعدد الأطراف، انطلاقاً من إيمانها العميق بأهمية دور المنظمة في عالمنا اليوم.

وتحرص المملكة على تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة بالإسهام في الاستجابة للنداءات الإنسانية، ولم تألُ جهداً في مد يد العون والعطاء، حتى تجاوز ما قدمته من مساعدات وإعانات ١٤١ مليار دولار أمريكي استفاد منها ١٧٤ دولة.

السيد الرئيس

مع وصول المنظمة إلى عامها الثمانين، نؤكد الحاجة الملحة لأن تصبح أكثر قدرة وكفاءة على مواكبة التطورات وإيجاد المقاربات اللازمة لحل

الأزمات ووضع حد للصراعات، وألا تحيد عن الأهداف التي أُنشئت من أجلها، خاصة فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن دون ازدواجية أو انتقائية.

إن المعاناة التي يشهدها الشعب الفلسطيني والأزمة الإنسانية غير المسبوقة في قطاع غزة، والتي صنفت رسمياً (حالة مجاعة) وفق تقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) تتنافى مع مبادئ الميثاق والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي في ظل الممارسات الوحشية التي تقوم بها سلطات الاحتلال دون رادع، من تجويع وتهجير قسري وقتل ممنهج، في تجاهل تام لحقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والقانونية في أرضه، وسعيها لطمس حقوقه المشروعة، مما يحتم علينا جميعاً التحرك الجاد لوقف العدوان وضمان الوصول المستدام للمساعدات الإنسانية.

السيد الرئيس

لقد آن الأوان لإيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، فالتصعيد العسكري لن يحقق الأمن والسلام، واستمرار التعامل مع القضية

الفلسطينية خارج أُطر القوانين والشرعية الدولية هو ما أدى إلى استمرار العنف وتفاقم المعاناة.

ومن هنا، نؤكد أهمية تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته لوقف هذه المأساة وإيجاد سلام مستدام، من خلال حل الدولتين، باعتباره السبيل الوحيد الذي يضمن أمن الجميع في المنطقة.

إن تقاعس المجتمع الدولي عن اتخاذ إجراءات حاسمة لوقف الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية لن يسهم إلا في زعزعة الأمن والاستقرار إقليمياً وعالمياً، وفتح المجال أمام تداعيات خطيرة، وتصاعد جرائم الحرب وأعمال الإبادة الجماعية.

ومن هذا المنطلق، بادرت المملكة، بالتعاون مع مملكة النرويج والاتحاد الأوروبي، بإطلاق " التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين"، كما ترأست مع الجمهورية الفرنسية "المؤتمر الدولي رفيع المستوى بشأن التسوية السلمية للقضية الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين"، بما يشكل مساراً تنفيذياً واضحاً لحل الدولتين، يفضي إلى انهاء الاحتلال والصراع، وستكمل المملكة جهودها الحثيثة للوصول إلى تجسيد الدولة الفلسطينية

المستقلة على حدود عام ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وحل الدولتين.

وفي هذا الإطار، تشيد المملكة بالدعم الدولي الذي شهده "المؤتمر الدولي رفيع المستوى بشأن التسوية السلمية للقضية الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين"، كما تشيد المملكة باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان نيويورك بشأن التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وتنفيذ حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، الذي حشد أغلبية كبرى. كما ترحب بالعدد المتزايد من الدول التي أعلنت الاعتراف بالدولة الفلسطينية، بما فيها فرنسا وبريطانيا وكندا وأستراليا والبرتغال ومالطا وبلجيكا، ولوكسمبورغ، وموناكو، وأندورا، وسان مارينو، باعتبار ذلك خطوة مهمة نحو تكريس حل الدولتين وتعزيز مسار السلام العادل والدائم، وتدعو جميع الدول إلى الاعتراف بدولة فلسطين واستمرار دعم مسار تنفيذ حل الدولتين، التزاماً بالقانون الدولي، وترسيخاً للأمن والسلام في المنطقة والعالم. ولا يفوتنا الإشادة بتوجه السلطة الوطنية الفلسطينية

لإجراء إصلاحات مهمة، وهو ما يستحق المزيد من الدعم والتمكين من قبل المجتمع الدولي.

السيد الرئيس

نؤكد حرصنا على العمل المشترك القائم على الاحترام المتبادل وترسيخ قواعد القانون الدولي، بما يعزز الثقة المتبادلة ويوفر أسساً راسخة للأمن والاستقرار والتنمية المستدامة.

وتؤكد المملكة، في هذا السياق، استمرار سعيها نحو تعزيز علاقات حسن الجوار، واحترام سيادة الدول، والإسهام في جهود خفض التصعيد والتهدئة، تعزيزاً للأمن والاستقرار في المنطقة والعالم. ومن هذا المنطلق، أكدت المملكة إدانتها للاعتداء الإيراني على دولة قطر الشقيقة، الذي جاء مناقضاً لما نسعى إلى ترسيخه من علاقات حسن الجوار. كما تدين المملكة بشدة الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة في المنطقة، وآخرها العدوان السافر على دولة قطر الشقيقة، والذي يتطلب تحركاً دولياً لمواجهة هذه الاعتداءات، واتخاذ إجراءات دولية لإيقاف إسرائيل وردعها عن ممارسة أعمالها الإجرامية في زعزعة أمن المنطقة واستقرارها.

وانطلاقاً من اقتناعنا الثابت بأهمية الأمن والاستقرار الإقليمي ومنع سباق التسلح النووي في منطقتنا، تشدد المملكة على ضرورة الالتزام بمنظومة منع الانتشار، وصولاً إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، مع احترام حق الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفق الضوابط الدولية.

وتؤكد المملكة أن المسار الدبلوماسي هو السبيل لمعالجة مسألة البرنامج النووي الإيراني، وتدعو للانخراط بإيجابية في المفاوضات والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتؤكد المملكة أهمية حماية أمن وحرية الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن والمضائق، لما تمثله من أهمية بالغه للاقتصاد العالمي والأمن الإقليمي والدولي. كما تدعو المملكة إلى تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب عبر تبادل المعلومات وتجفيف مصادر تمويله، والحد من حملاته الدعائية التي تهدد أمن المجتمعات واستقرارها. كما تنبه المملكة إلى مخاطر الاستخدامات العسكرية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي والأسلحة ذاتية التحكم، وضرورة سن القوانين الدولية التي تنظمها.

وتشيد المملكة بالخطوات الإيجابية التي تقوم بها الجمهورية العربية السورية لترسيخ الأمن والاستقرار، وترحب برفع العقوبات عنها الذي يسهم في دعم جهود الحكومة السورية في إعادة الإعمار، وتعزيز خطوات التعافي واندماج سوريا إقليمياً ودولياً، وفتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي بين سوريا والعالم، بما ينعكس إيجاباً على تحقيق الاستقرار والازدهار والنماء للشعب السوري الشقيق.

وتشدد المملكة على ضرورة وقف الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي السورية، ودعمها لكل ما يسهم في ترسيخ أمن سوريا واستقرارها، واحترام سيادتها ووحدة أراضيها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وتجدد المملكة حرصها على استعادة أمن الجمهورية اليمنية واستقرارها، وتؤكد أهمية التوصل إلى حل سياسي شامل، ودعمها للجهود الأممية والقرارات الدولية ذات الصلة.

كما تواصل المملكة مساعيها لدعم الاقتصاد اليمني وتخفيف المعاناة الإنسانية، وهي تعد أكبر المانحين للجمهورية اليمنية، حيث تجاوز

حجم مساعداتها الإغاثية والتنموية (٢٧) مليار دولار أمريكي. وقدمت المملكة مؤخراً دعماً اقتصادياً للبنك المركزي اليمني بقيمة نصف مليار دولار أمريكي لمعالجة عجز الميزانية، كما قدمت المملكة في ٢٠ من الشهر الجاري دعماً اقتصادياً تنموياً جديداً للجمهورية اليمنية بمبلغ (٣٦٨) مليون دولار أمريكي.

تؤكد المملكة أهمية استقرار السودان ووحدة أراضيه وسلامة مؤسساته الوطنية، وتدعو إلى تكثيف الجهود لتخفيف المعاناة الإنسانية ووقف الحرب، والحد من التدخلات الخارجية التي تغذي الصراع وتطيل أمده. وتشدد المملكة على أهمية استمرار الحوار عبر منبر جدة، وصولاً لوقف إطلاق النار وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، مع رفضها لأي خطوات خارج إطار مؤسسات الدولة قد تمس بوحدة السودان ولا تعبر عن إرادة شعبه الشقيق.

وتقف المملكة إلى جانب لبنان، وتدعم كل ما يعزز أمنه واستقراره، وتثمن جهود الدولة اللبنانية لتطبيق اتفاق الطائف وبسط سيادة الدولة، وحصر السلاح بيد الدولة اللبنانية ومؤسساتها الشرعية، مع ضرورة

انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من جميع الأراضي اللبنانية، تطبيقاً للقرارات الدولية ذات الصلة.

كما تدعم المملكة الحل الليبي-الليبي، وتدعو إلى الالتزام بتنفيذ وقف إطلاق النار، بما يفضي إلى ترسيخ وحدة ليبيا ومؤسساتها الوطنية، ويدعم جهود مكافحة الإرهاب.

وفيما يخص الأزمة الروسية الأوكرانية، تدعو المملكة إلى إيجاد تسوية سلمية من خلال الحوار، بما يحقق مصلحة جميع الأطراف. وتؤكد استعدادها لمواصلة جهود الوساطة، مستندة إلى موقفها المتوازن وعلاقاتها الموثوقة مع مختلف أطراف الأزمة.

وفي هذا الإطار، استضافت المملكة محادثات سلام روسية-أوكرانية-أمريكية، ضمن مساعيها للتوصل إلى حل سياسي ينهي هذه الأزمة، ويعزز الأمن والسلم الدوليين.

وتشيد المملكة باستجابة باكستان والهند للجهود الدبلوماسية، وتغليب الحكمة في التوصل لاتفاق ينهي التوتر بين البلدين، وتؤكد المملكة

دعمها لحل الخلافات بالحوار والطرق السلمية، انطلاقاً من مبادئ حسن الجوار، بما يحقق السلام والازدهار للبلدين وشعبيهما.

السيد الرئيس

يمضي الآن عقد من الزمن على انطلاق رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي رسمت مساراً تنموياً للمملكة على المدى الطويل، أرست خلاله تحولات هيكلية واسعة على مستوى الاقتصاد والمجتمع والحكومة، عملت من خلالها على تمكين الشباب والمرأة وتعزيز قيم التسامح وتبني الابتكار وتوسيع آفاق التواصل والتعاون الدولي. وبنهاية ٢٠٢٤م، حققت ٩٣٪ من مؤشرات أداء الرؤية على مستوى برامجها واستراتيجياتها ومستهدفاتها المرحلية أو تجاوزتها، حيث انخفض معدل البطالة بين السعوديين ليصل اليوم إلى ٦.٣٪ مقارنة بـ ١٢٪ في عام ٢٠١٦م، وارتفعت مشاركة المرأة في سوق العمل إلى أكثر من ٣٦٪، وبلغت قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة ٩١٣ مليار دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠٢٤م، فيما وصلت مساهمة الأنشطة غير النفطية إلى ٥٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وتستمر المملكة في إطار رؤيتها ٢٠٣٠، في استكمال مسيرة التقدم وتطوير قدراتها البشرية وتعزيز شراكاتها الدولية، لتمثل نموذجاً تنموياً رائداً في التحولات الوطنية، وبناء مستقبل أكثر ازدهاراً وشمولاً.

السيد الرئيس

تؤكد المملكة أهمية تعزيز التعاون الدولي للحد من آثار التغير المناخي، وذلك ضمن إطار الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، من خلال تبني نهج متوازن وشامل في مسارات تحول الطاقة، يأخذ في الاعتبار ثلاث ركائز رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، وهي: الحفاظ على أمن الطاقة، وتوفيرها بتكلفة ميسورة، واستدامة البيئة.

وفي هذا السياق، أطلقت المملكة عدداً من المبادرات الريادية التي تستند إلى نهج الاقتصاد الدائري للكربون الشامل والمتوازن، ومن أبرزها مبادرة السعودية الخضراء على المستوى الوطني، ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر على المستويين الإقليمي والدولي، بما يعكس التزام المملكة بالعمل المناخي من منظور شامل يراعي التنمية والبيئة معاً.

كما تؤكد المملكة أهمية عدم إقصاء أي من مصادر الطاقة، وتدعو إلى انتهاج مسارات انتقالية واقعية وشاملة. وإضافة إلى امتلاكها تقنيات متقدمة مكنتها من أن تكون من الدول الأقل في كثافة انبعاثات الكربون والميثان في عمليات إنتاج البترول والغاز، فإن المملكة تضطلع بدور ريادي في الاستثمار في تقنيات إدارة الانبعاثات الناتجة عن استهلاك المواد الهيدروكربونية، لاسيما تقنيات التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه (CCUS) التي تتيح استخداماً فعالاً للموارد مع خفض الأثر البيئي، بما يسهم في حماية النظام المناخي العالمي.

وفي الإطار نفسه، تستثمر المملكة في جميع التقنيات المبتكرة التي تسهم في خفض ومعالجة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، بما يشمل التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة، وزيادة كفاءة استهلاك الطاقة، وإنتاج الهيدروجين النظيف، بما في ذلك الهيدروجين الأخضر، إلى جانب الحلول المبنية على الطبيعة مثل التشجير الواسع النطاق، وحماية النظم البيئية البرية والبحرية، تأكيداً لالتزام المملكة بالتنمية المستدامة وتحقيق التوازن بين التنمية والمناخ.

السيد الرئيس

في إطار التزام المملكة بضمان استدامة الموارد المائية وإتاحتها للجميع، فقد أعلن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله- عن تأسيس المملكة لمنظمة عالمية للمياه مقرها الرياض، بهدف تطوير التعاون الدولي لمواجهة تحديات المياه بشكل متكامل، عبر تبادل الخبرات وتعزيز التمكين والابتكار والبحث والتطوير، بما يسهم في وضع قضايا المياه على رأس الأجندة الدولية.

وقدمت المملكة تمويلات تجاوزت ٦ مليارات دولار أمريكي لدول في ٤ قارات لدعم مشاريع المياه فيها. وتتطلع المملكة بالتعاون مع الدول الأعضاء إلى الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الرامية إلى ضمان وفرة المياه وتحقيق الأثر الشامل الذي يمهد الطريق لمستقبل مائي آمن ومستدام للجميع.

السيد الرئيس

في إطار حماية البيئة ومكافحة التصحر والجفاف، ضاعفت المملكة مساحة المناطق المحمية أكثر من (أربعة) أضعاف لتتجاوز حالياً (١٨٪) من مساحة المملكة، وتستهدف الوصول إلى (٣٠٪) في عام ٢٠٣٠م. كما اعتمدت نظام إدارة النفايات الجديد لاستبعاد (٩٠٪) من النفايات من خلال إعادة التدوير والاستفادة من النفايات، مما يسهم في حماية البيئة البرية والبحرية والحد من التلوث البلاستيكي.

كما أطلقت المملكة مبادرة السعودية الخضراء لإعادة تأهيل (٤٠) مليون هكتار من الأراضي المتدهورة، ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر، والتي انضمت إليها (٣٠) دولة عربية وآسيوية وأفريقية، لتعزيز الجهود المشتركة لإعادة تأهيل (٢٠٠) مليون هكتار من الأراضي المتدهورة. واستضافت المملكة مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (COP١٦) بمشاركة أكثر من (١٧٠) دولة، وحوالي (٩٠) ألف مشارك من ممثلي المنظمات الدولية، والمؤسسات العلمية، وجمعيات المجتمع المدني، والقطاع الخاص. وشهد المؤتمر إطلاق

العشرات من المبادرات، من أهمها مبادرة الإنذار المبكر من العواصف الغبارية، ومبادرة قطاع الأعمال من أجل الأرض، لتعزيز دور القطاع الخاص في صون الأراضي، ومبادرة شراكة الرياض العالمية لتعزيز الاستعداد للجفاف في (٧٤) دولة حول العالم، وهي المبادرة العالمية الأولى من نوعها التي تعنى بالاستعداد الاستباقي للجفاف قبل حدوثه. وقد أُعلنَ أثناء المؤتمر عن تخصيص مبلغ (١٢.٥) مليار دولار أمريكي من المؤسسات المالية الإقليمية للحد من تدهور الأراضي وآثار الجفاف.

وفي الختام، السيد الرئيس،

تؤمن المملكة أن لا خيار أمامنا إلا العمل الجاد والمسؤول مع شركائنا في المجتمع الدولي، لترسيخ مبادئ الاحترام المتبادل، وتعزيز قواعد القانون الدولي، بما يسهم في بناء الثقة بين الدول، ويجنب الأجيال القادمة ويلات النزاعات. إننا نؤمن بأن الطريق إلى عالم أكثر استقراراً وازدهاراً يمر عبر التعاون الصادق، والحوار البناء، والعمل المشترك من أجل الأمن والسلام المستدام للجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.